



انتظام السياسة اللغوية
قراءة نقدية
في ضوء اللسانيات الاجتماعية

Systematization of Language Policy : A Critical Review in
the Light of Sociolinguistics

د. نعمة دهش فرحان الطائي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ابن رشد
جامعة بغداد

By : Nima Dahish Farhan Al-Taei: College of Education for
the Humanities, Ibn Rushid



ملخص البحث

راجت أفكار منذ ما يسمى عصر النهضة في البلاد العربية بأنَّ أيَّ محاولة لإصلاح أوضاع اللغة العربية، ولاسيما مشكلاتها الجوهرية، تُعدُّ إضعافاً للغة القرآن الكريم، وخيانة للغة الفصحى، واتسعت رقعة الاتهامات الموجهة لأيَّ محاولة لتبسيط اللغة، وإبعاد الوحشي عنها، والتساهل مع ما ينطقه الناس، ممَّا ليس محلِّاً صرفاً، أو نشازاً لا تقبله أبنية العربية، بأنَّها من محاولات الدعوة إلى العامية وإبعاد الفصحى. وأصبحت القضية سجّالاً بين مؤيِّد، لمسايرة طبيعة اللغة والحياة، ومعارضٍ يصم أذنيه عن كلِّ ما يقال من منطقية المواءمة، وضرورة التجديد، ويصر على التمسك بالقديم بلفظه ومعاييره.

وإذا استلهمنا الحقيقة العلمية التي لم تعد تقبل الجدل، وهي أنَّ اللغة كائنٌ حيٌّ، يتطور متلائماً وحاجات المجتمع الذي يستعمل تلك اللغة، فإنَّنا سنجد أنَّ أكبر عوائق نضج الفكر العربيِّ الحديث تتمثل في النظر إلى اللغة بوصفها فقهاً تصح عليه الأحكام المطلقة، وينبري له من ينصبون أنفسهم سدنة اللغة، ليوزعوا معايير الصحة والخطأ، والقوة والضعف، ولو أدركنا كم المعلومات الاجتماعية ونوعيتها، والأفكار التي يمكن أن نحتاج إليها بوصفها مهاداً لعلم النحو، لتجنبنا التصورات الخاطئة، بأنَّ اللغات أنظمة محكمة كاملة من القواعد المغلقة على ذاتها.

من هنا انقسم اللغويون المحدثون على فريقين: فريق تكونت لديه القناعة بأنَّ لغتهم الرسمية دخلت أرشيف التاريخ، فهي ليست في حالة وهن أو مرض، بل في حالة ميؤوس منها، وليست لغة قابلة للحياة، فالاهتمام بها يُعدُّ تخلفاً، وتعلُّقاً بأشياء ليست من العصر، ولا تفيد في شيءٍ من السمعة الحسنة لدى المجتمع، ولا الفائدة المرجوة في عمل أو معاش.

أما الفريق الآخر فيؤمّن بسياسة الأقفاس التي توضع فيها اللغة تحت شروط المشروعية الأربعة:

١ - التجميد التاريخي.

٢ - التعليب وجاهزية القوالب.

٣ - الإقفال وعدم السماح بالإضافة.

٤ - المصادقة بالختم من الجهات المخولة.

فمن يتصف بهذه الصفات الأربع؛ فهو سليمٌ وعربيٌّ ومقبولٌ، وما ينقصه شرط من شروط المشروعية الأربعة؛ فهو فاسدٌ وغير مقبولٍ. فالتجميدُ مرتبطٌ بتاريخية النصوص موضع المحاكمة، والتعليب مرده إلى جاهزية القوالب الموضوعية من قبل، التي لا يقبل الاجتهاد فيها، والإقفال يعود سبب وضعه إلى عدم الرغبة في السماح بإضافة شيءٍ إلى اللغة من العناصر، أو البنى الصرفية، أو الهياكل التركيبية، بوصفها لغة كاملة يجب أن تبقى على حالها (بمعنى أن تموت)، أما الختم عليها فيعني الفتوى من جهة مخولة، بأنَّ ما تجمد تاريخياً في هيكل معلب ومقفّل هو نفسه الأصل القديم، حتى لا توجد نسخ مزورة منه، لا تتمتع بمباركة صاحب الفتوى.

ومن هنا تطلب من البحث في حلّ هذه الإشكاليات تقسيمه على ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول/ إشكالية التفكير اللغويّ (أسبابٌ وشواهد).

المبحث الثاني/ إشكالية الوافد والمولّد (ضرورةٌ ومعالجة).

المبحث الثالث/ إشكالية العنف اللغويّ (واقعٌ وإجراء).

وبعد محاكمة النصوص ومناقشة الآراء، خرج الباحث بعدة نتائج، منها:

١- إنّ مجموع القيم التعبيرية التي تشكل مصدر تأثير اللغة في طرائق التفكير، تمثل في الوقت نفسه جزءاً كبيراً من ثقافة المجتمع؛ وهو ما يسميه فوكو (منظومة الحقيقة)، فكلّ مجتمع لديه منظومة للحقيقة، ما يشكل سياسته العامة إزاء الحقيقة، وتتضمن هذه المنظومة أنواع الكلام المقبول، الذي يصلح أن يصبح حقيقة، كما تشتمل على الآليات التي تمكّن المرء من اختيار المقولات الصائبة، وتستبعد الخاطئة، والأدوات التي يعاقب بها كلّ من يخالف تلك المعايير؛ بمعنى أنّ مهمة هذه المنظومة إبراز ما يصلح أن يُعيد حقيقة إلى الوجود.

٢- تُعدّ حماية اللغة من واجبات الناقد اللغويّ المهمة، فضلاً عن أنّها من وظائف الدولة المهمة؛ لأنّ التفريط فيها، وفتح الباب على مصراعيه تُجاه عوامل التغيير معناه القضاء على اللغة، وأنّ هذه الحماية لا تتم بتحجير اللغة وتجميدها، ومنع أيّ دمٍ جديد من أن ينساب في عروقها، وإنّما تنمّ بضربٍ من المحافظة المعقولة التي تسمح بقدر من التطور؛ إذا كان حسناً، وقائماً على أسس ومسوّغات.

٣- إنّ المخرج من دائرة التحجر والجمود؛ لإنقاذ اللغة، يتطلب عملاً جماعياً كبيراً ذا شقين، أحدهما: يتعلق بالحاجة إلى غرلة كلّ الجهود اللغوية التراثية في مؤسسات غير متهرئة، وبروح العصر، وميزانيات كبيرة، وقوة دفع قومية. والآخر: اعتماد القياس في تنمية اللغة العربية.

٤- يُعدّ العنف اللغويّ سبباً رئيساً للعنف الجسديّ، ومن ثمّ الإخلال العام بالأمن الثقافيّ.

٥- إنّ كثيراً من أسباب العنف الجسديّ تعود إلى لغة التراث الدينيّ، التي كُتِبَ جزءٌ كبيرٌ منه بأقلام وعَظّ السلاطين، فهي بمنزلة القنبلة الموقوتة التي وضعتها قوى الاستكبار العالميّ قديماً: (البيزنطينية) في ذلك الحين، بنحوٍ غير مباشر؛ لإثارتها في أيّ وقتٍ تشاء.

وفي ضوء نتائج البحث، أوصى الباحث بعدة توصيات، منها:

١- تتحمل وسائل الإعلام الجزء الأكبر من المسؤولية للحفاظ على اللغة العربية؛ لأنّ اللغة ليست أداة للتواصل حسب، بل هي وسيلة مهمة لحلّ الاختلافات الإشكالية داخل بنية النصّ، لا لإثارتها عبر التلاعب بالكلمات والمشاعر، ومن ثمّ الإخلال العام في البنية الاجتماعية.

٢- تتحمل الهيئات القطاعية في وزارتي: (التربية، والتعليم) جزءاً من المسؤولية في ضوء تهيئة الأجواء الملائمة، وتوافر السبل والإمكانات، ومن ثمّ تضافر الجهود للبدء بحركة تجديد المناهج التربوية على وفق

المعادلة بين قيمة البنية اللغوية وحرفيتها، في ضوء العودة إلى نقاوة الخطاب الديني، المتمثل بكتاب الله العزيز، وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله الأئمة، المتفق عليها، والابتعاد عن أي نص يثير حفيظة الآخر، ولاسيما في المناهج التعليمية، ضمن مشروع: (التخطيط اللغوي في سياسة العراق الجديد).



❖ Abstract ❖

When I had reviewed a range of ideas since the so-called the Renaissance in the Arab world ,I came to notice that any attempt to reform the situation of Arabic language, especially the major problems, could weaken the language of Quran, and be regarded as a betrayal to the standard language. The charges for any attempt to simplify the language , to eliminate the strange expressions, and to tolerate speakers' pronunciation have broadened because it is regarded as foreign or strange or unacceptable according to system of Arabic. These attempts are counted under the tendency of adoption of the dialect and elimination of the standard. The case has developed to contest between the opponents of the idea of the conformity with the nature of language and life, and the exponents who give a deaf ear to the logicity of this conformity, and the need for innovation, by insisting on sticking to old pronunciation and standards.

If we take in consideration the undeniable scientific truth that the language is a living being that evolves , and responds to the needs of the people which uses it, we will find that the biggest obstacle to the development of modern

Arab thought is the view that language is a doctrine valid for absolute provisions. This tendency is supported by some language specialists who prescribe standards of correctness , incorrectness , strengths and weaknesses to language users. However, if we realize the amount and type of social information and the ideas that might be needed for the grammar of language , we could avoid a great deal of misconceptions, namely that language is a closed and complete system which contains a set of rules that are much more resistant to change.

To resolve these problems , the research is divided into three sections.

- 1-Problems of linguistic thinking (causes and evidence),
2. Problems of foreign and original expressions (necessity and remedy)
3. Issues in linguistic violence (reality and measures)

The researcher comes up with some findings such as:

- 1.The total expressive values which constitute the source of the effect of language on thought represent a significant part of the culture of the community , which is what Foucault calls (the reality).Each community has a system of reality that constitutes its policy about the reality. This system includes the types of acceptable speech, which fit to become a reality, as well as mechanisms that enable everyone to choose the right categories and exclude the wrong ones.
- 2.Protecting language is an major duty that should be carried out by critics of language, besides it is one of the most important duties of the States .Any negligence to carry out this duty will open the door wide towards language changes and leads to the death of language. Such protection does not mean freezing language , but it should be based on a reasonable reservation that might accept some development.
3. Saving language by getting out of solidification and stagnation requires a

great deal of collective work.

4. Linguistic violence is one cause of physical violence, which leads to the instability of social security .

5. Many causes of physical violence are dated back to the language of religious heritage, which for the most part was written by hypocrite preachers of Sultans.

6. The Media bear the bulk of responsibility to preserve Arabic because this language is not a tool of communication, but also is an important means to solve the problem of differences in the structure of the text.

7. The concerned sections in the ministries of Education, and Higher Education, bear part of the responsibility by preparing the suitable atmosphere as well as the means and capabilities to start the movement of renewal of educational curricula in accordance with the aim of balancing between language structure and the value of the professionalism.



يبدو للناظر المنصف في تراث اللغويين العرب القدامى أنَّهم قد تعجلوا في قطع مسافة التطور التي وصل إليها الدرس اللغوي الحديث في كثيرٍ من مناحيها، ولعلَّ أغلب ما أهتم به اللسانيون الاجتماعيون اليوم، وتوصلوا إليه في دراساتهم اللغوية، قد ألفينا القدامى اللغويين العرب اهتموا إليه، محققين بذلك نوعاً من السبق، الذي يمكن للباحث المتأني تشخيصه، وجلاء معطياته النظرية والتطبيقية، بما يكون أساساً وطيداً وإيجابياً إلى أبعد درجة في أنصاف أولئك اللغويين، الذين أبلوا بلاءً حسناً في بناء صرح العلوم العربية^(١)، فكان همهم هو استنباط أحكام اللغة العامة وقواعدها الكلية التي تصونها من التفرق والشتات، وتحميها من اللحن والتحريف، وهو موقف يبدو في ظاهره أنَّه خالٍ من المنحى الاجتماعي للغة، ولم يؤخذ في النظر أية تنوعات كلامية تبدو هنا أو هناك، بوصفها آثاراً فعلية واقعية من آثار تنوع البيئة والجماعة والثقافة وسياق الحال، الذي يقع فيه الكلام، بل إنَّ تحديد مدة الاستشهاد وبيئته، وأصول المادة التي كانوا يستنبطون منها قواعدهم الكلية، وطرائق جمع المادة اللغوية، ومبادئ الأخذ منها، كلّها إشارات دلالية واضحة، تؤكد أنَّ عملهم في مجمله لم يُحرَم من النظر الاجتماعي بنحوٍ أو بآخر، سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد^(٢).

وتتأتى اليوم مشكلات جمة، تتعلق بقضية فهم اللغة واستيعابها لما هو جديد، وذلك لتجنبنا الاهتمام بقدرتها على التطور، وعلى نقل الأفكار، واستعمالها فيما وجدت من أجله، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ الانغلاق في بوتقة تاريخية محددة، دون السماح بخروج اللغة منها، وتوسيع آلياتها، للقيام بوظائفها المتجددة. من هنا جاءت أهمية هذا البحث، الذي حاول فيه الباحث معالجة أوصاف الواقع اللغوي اليوم في ضوء مبادئ اللسانيات الاجتماعية، التي حاول من خلالها الباحثون والدارسون المحدثون المحافظة على أصول اللغة العربية وقدرتها على النماء، ومن ثم مواكبة التقدم الحضاري، وما أفرزه من ألفاظٍ وتراكيب وفردٍ، أو ألفاظٍ وتراكيب غير وافد، أي ولّدته الحياة الاجتماعية، تبعاً للحاجة إليها.

والفرق بين الوافد وغير الوافد؛ هو أنَّ الوافد ما وُضِعَ في لغةٍ ليعبر عن مفهومٍ، أنتجه أهلها، ثم انتقل إلى مجال لغةٍ أخرى، فهو وافدٌ على اللغة التي انتقل إليها. أمَّا غير الوافد (المحلي) فهو ما استُعملَ في نطاق اللغة التي صيغ بها، ويمكن أن يكون المصطلح وافداً ومحلياً في الآن نفسه، فإذا استعمل في غير منشئه؛ فهو وافدٌ، أمَّا إذا استخدم في منشئه؛ فهو محليٌّ. وهذا ما سوف نوضح في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول/

إشكالية التفكير اللغوي (أسباب وشواهد):

اللغة والفكر عند الإنسان كلٌّ مترابطٌ لا انفكاك له، إذ لا يستطيع الإنسان تخيل فكرة بمعزل عن الألفاظ التي تصورها، إذ إنَّ خلفية النظام اللغوي في أيِّ لغة بشرية لا تعتمد على آلية إعادة إنتاج الأفكار منطوقة، بل هي التي تكوّن الأفكار^(٣) فتشكل الأفكار ليست عملية مستقلة، بل جزء من القواعد الخاصة باللغة، التي تختلف بها قليلاً أو كثيراً عن قواعد لغة أخرى، فنحن ننظر إلى العالم ونراقبه، لنشكل انطباعات تترتب في أذهاننا؛ وهذا يعني أنَّ الدور الأساسي في ترتيب هذه الانطباعات يكون للأنظمة اللغوية المستقرة في أذهاننا، ففي المقام الأول نقوم بقطع ما نراقبه في الواقع، ونرتبه على شكل تصورات ودوال تعتمد على أننا جزءٌ من اتفاق لترتيبها بتلك الطريقة؛ وهو الاتفاق الذي ارتضته الجماعة اللغوية، وأدرجته بوصفه جزءاً من عبارات اللغة.

لن يكون الفكر المجرد عن الألفاظ فكراً بلا مقياس، إذ كان يُعْتَقَدُ إلى عهد قريب أنَّ اختصاص الإنسان باللغة يرجع إلى درجة ذكائه العالية، وظنَّ أنَّ ذلك راجع إلى نسبة وزن دماغه إلى وزن جسمه، وإلى كبر المكان المخصص للتلافيف، الذي يُعْتَقَدُ أنَّها مركز الكلام، والحقيقة التي أثبتتها الأبحاث الحديثة هو أنَّ المنطقة اليسرى من المخ الإنساني تضم مراكز معينة لإنتاج الكلام، واستقباله، وتفسيره، لا نظير لها عند الحيوانات، زيادة على ذلك أنَّ ما يطلق عليه (أعضاء النطق) عند الإنسان، مهياةٌ لإنتاج

أصوات الكلام، فضلاً عن وظائفها الأخرى، وليس كذلك الحال فيما يخصُّ نظائرها عند الحيوانات^(٤).

إنَّ الأصناف النحوية الموجودة في أية لغة ما لا تساعد أصحاب هذه اللغة فقط على استقبال العالم أو تصوره بطريقة معينة، بل تسهم أيضاً في تقليص دوائر الاستقبال، فهي تعمل بوصفها غمامة على العين؛ فالمرء يستقبل ما تسمح به لغته، أو ما رتبته عليه تلك اللغة، أو هيأته لاستقباله؛ فلغة المرء تتحكم في نظره إلى العالم؛ لذلك يكون المتكلمون بلغات مختلفة لهم نظرات مختلفة إلى العالم.

وهذا يعني أنَّ اللغة تقدم شاشة أو قمعاً للحقيقة، فهي تحدد كيف يستقبل المتكلم، وكيف ينظم العالم من حوله، كلاً من العالم الحقيقي والعالم الاجتماعي، وتبعاً لذلك فهي ليست محايدة، بل تذهب في طريق فرض العادات لكلِّ من المظهر والتفكير.

وبسبب قوة تلك العلاقة والارتباط الشديد والتأثير المتبادل بين اللغة والفكر الاجتماعي تنشأ حول الكلمات الدالة على قيم تعبيرية في فكر المجتمع هالات تكبر أو تصغر حسب أهمية تلك القيم في حياة ذلك المجتمع؛ فكلمات مثل: (الاستعمار) أو (الرق) تحيط بها هالات كبيرة جداً في لغات أفريقيا، ولا توجد تلك الهالات في الكلمات المقابلة لها في أيِّ لغة أوربية، وكلمات مثل: (الثأر) أو (الجهاد) في الثقافة العربية والإسلامية لا يمكن ترجمتها إلى أيِّ لغة أخرى مع قيمتها التعبيرية التي تراكت خلال تاريخ الكلمة الأولى في حياة العرب، والكلمة الثانية في تاريخ المسلمين. وكلمات مثل: (دفتر) أو (شدة)

في أوراق السوق العراقيّ اليوم، لا يوجد لها سند معجمي، على الرغم من أنتشارها، واكتسابها دلالة عرفية في المجتمع.

يستفسر أنيس فريجة في سياق دراسته أثر اللغة في سلوك الناس وتفكيرهم عن أسباب كثرة الجرائم في الشرق العربيّ دفاعاً عن العرض والشرف، كقتل الأخت والأم والزوجة، ثم يجيب عن ذلك التساؤل بأنّ منشأ ذلك ناجمٌ « عن أثر كلمات لها فعل السحر: ثار، شرف، عرض مثلوم ، غسل العار بالدم، نخوة... وغيرها من الكلمات التي تتضمن صوراً ذهنية ومثلاً أخلاقية أو روحية تفرض على الناس سلوكاً معيناً، والغريب في الأمر أحياناً أنّ هذا الذي يقتل أخته أو زوجته أو أمه قد يكون سيئ الأخلاق، ولكنه يفعل ما يفعله متأثراً بسحر هذه الكلمات، ويشعر بدافع يدفعه أن يتصرف كما تملي عليه عبارات اللغة »^(٥).

وفي الواقع أنّ مجموع هذه القيم التعبيرية التي تشكل مصدر تأثير اللغة في طرائق التفكير، تمثل في الوقت نفسه جزءاً كبيراً من ثقافة المجتمع؛ وهو ما يسميه فوكو (منظومة الحقيقة)، إذ يرى أنّ الحقيقة ليست خارج القوة، بل إنّها جزءٌ من هذا العالم، ينتج بوساطة صيغ متعددة من الإكراه، يؤدي إلى تحولات منتظمة من القوة، فكلّ مجتمع لديه منظومة للحقيقة، ما يشكل سياسته العامة إزاء الحقيقة، وتتضمن هذه المنظومة أنواع الكلام المقبول، الذي يصلح أن يصبح حقيقة، كما تشتمل على الآليات التي تمكّن المرء من اختيار المقولات الصائبة، وتستبعد

الخاطئة، والأدوات التي يعاقب بها كلّ من يخالف تلك المعايير؛ بمعنى أنّ مهمة هذه المنظومة إبراز ما يصلح أن يُعيد حقيقة إلى الوجود^(٦).

وإذا استلهمنا الحقيقة العلمية التي لم تعد تقبل الجدل، وهي أنّ اللغة كائنٌ حيٌّ، يتطور متلائماً وحاجات المجتمع الذي يستعمل تلك اللغة، فإننا سنجد أنّ أكبر عوائق نضج الفكر العربيّ الحديث تتمثل في النظر إلى اللغة بوصفها فقهاً تصح عليه الأحكام المطلقة، وينبيري له من ينصبون أنفسهم سدنة اللغة، ليوزعوا معايير الصحة والخطأ، والقوة والضعف، ولو أدركنا كم المعلومات الاجتماعية ونوعيتها، والأفكار التي يمكن أن نحتاج إليها بوصفها مهاداً لعلم النحو، لتجنبنا التصورات الخاطئة، بأنّ اللغات أنظمة محكمة كاملة من القواعد المغلقة على ذاتها.

من هنا انقسم اللغويون المحدثون على فريقين: فريق تكونت لديه القناعة بأنّ لغتهم الرسمية دخلت أرشيف التاريخ، فهي ليست في حالة وهن أو مرض، بل في حالة ميؤوس منها، وليست لغة قابلة للحياة، فالاهتمام بها يُعدُّ تخلفاً، وتعلّقاً بأشياء ليست من العصر، ولا تفيد في شيءٍ من السمعة الحسنة لدى المجتمع، ولا الفائدة المرجوة في عمل أو معاش.

أما الفريق الآخر فيؤمن بسياسة الأقفاس التي توضع فيها اللغة تحت شروط المشروعية الأربعة^(٧)

١ - التجميد: بمعنى أن تكون اللغة مرتبطة بتاريخية النصوص موضع المحاكمة

٢ - التعليب: مرد ذلك إلى جاهزية القوالب الموضوعية

من قبل، التي لا يقبل الاجتهاد فيها، أو الخروج عنها.
٣ - الإقفال: بمعنى عدم الجواز بإضافة شيء جديد، ويعود سبب ذلك إلى عدم الرغبة في السماح بإضافة شيء إلى اللغة، من الألفاظ أو الصيغ أو التراكيب، بوصفها لغة كاملة، يجب أن تبقى على حالها.

٤ - الختم: فلا يجوز الإفتاء إلا من جهة مخولة. فما يتصف بهذه الصفات الأربع؛ فهو سليمٌ وعربيٌ ومقبولٌ، وما ينقصه شرطٌ من شروط المشروعية الأربعة؛ فهو فاسدٌ وغير مقبول.

ومن هنا نجد أن الألفاظ لا تقبل في العربية إلا إذا وجدت لدى المعجميين القدامى، كالجوهري أو ابن منظور أو الفيروز آبادي أو الزبيدي ... وغيرهم من المصرح لهم بالختم، وأن التراكيب لا تكون عربية إلا إذا أجازها سيبويه أو الفراء... أو غيرهما من أصحاب الصلاحية، على الرغم من أن اللغة ليست هامة أو ساكنة بحال من الأحوال، فالأصوات والبنى والتراكيب ومعانيها، معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف من حين إلى آخر. فلو قمنا بموازنة كاملة بين مرحلتين متباعدتين، لتكشف لنا الأمر، عن اختلافات عميقة كثيرة، من شأنها أن تعيق فهم المرحلة السابقة وإدراكها إدراكًا تامًا^(٨).

امتازت العربية بالتسوير الذي اكتنفها قديمًا من خلال الشروط الأربعة المذكور آنفًا، وهو ما اجمع عليه المنتمون من الفريق الثاني المتشدد، ويعود أسباب ذلك التسوير إلى عددٍ من العوامل الاجتماعية والأنثروبولوجية المتعلقة بضعف الرغبة في الإبداع،

ومن ثم ينحصر استيراد النصوص من المراحل التاريخية السالفة، والحكم على ما يأتي بعدها في ضوء القواعد المستخلصة من النصوص القديمة. ومن هنا كانت مرجعية الخبر أو النص اللغوي، ونقل الحكم عن شخصية معترف بها، أو مصدر موثوق به أساس العلم والمعرفة، بل هي مقومات السماح للإنسان بالكلام المقبول^(٩).

ولا شك في أن حماية اللغة من واجبات اللغوي المهمة؛ لأن التفريط فيها، وفتح الباب على مصراعيه تجاه عوامل التغيير، معناه القضاء على اللغة، وأن هذه الحماية لا تتم بتحجير اللغة وتجميدها، ومنع أي دم جديد من أن ينساب في عروقها، وإنما تتم بضرب من المحافظة المعقولة التي تسمح بقدر من التطور؛ إذا كان حسنًا، وقائمًا على أسس ومسوغات^(١٠). فلا بد لمن يتصدى لحماية اللغة من التفريق بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطور، فكلاهما حدثٌ جديدٌ للغة، والفرق بينهما يكمن في أن الخطأ تبديلٌ يخالف خصائص اللغة^(١١).

إن المتتبع لتاريخ اللغة العربية ليحس أن هناك لحظات كادت اللغة فيها تختنق، فاستخدام الألفاظ على غير النحو المألوف، وفي غير المجال الذي كانت ترد فيه، كان إحدى سمات التجديد التي استقرت النقاد المحافظين^(١٢)، فنظروا إلى الوافد من الألفاظ الأعجمية، والألفاظ المولدة نظرة المتفحص، والمتأمل في التراث اللغوي، إذ اقترضت العربية - شأنها شأن اللغات الأخرى - ألفاظًا أجنبية كثيرة، ولم يجد أهلها غضاضةً في هذا، أو ضيرًا على

العربية المعاصرة، وكيف نظر إليها النقاد والباحثون اللغويون المعاصرون، بوصفها ضرورةً ملحة، بنا حاجةً إلى معالجتها على وفق أصول العربية، لتنتقل من إشكالية إلى وسيلة من وسائل ثراء اللغة وتنميتها، وهو ما سنتكلم عليه في المبحث الثاني؛ إن شاء الله.

المبحث الثاني/

إشكالية الوافد والمولد (ضرورة ومعالجة):

راجت أفكار منذ ما يسمى عصر النهضة في البلاد العربية بأن أية محاولة لإصلاح أوضاع اللغة العربية، سواء في دروس القواعد في مراحل التعليم العام، أو في الكتابة وإصلاح مشكلاتها الجوهرية، تُعدُّ إضعافاً للغة العربية، ممّا نتج عن هذا الأمر أن اتسعت رقعة الاتهامات الموجهة لأية محاولة، لتبسيط اللغة، وإبعاد الوحشي عنها، والتساهل مع ما ينطقه الناس، ممّا ليس محلّياً صرفاً، أو نشازاً لا تقبله أبنية العربية، بأنّها من محاولات الدعوة إلى العامية وإبعاد الفصحى. وأصبحت القضية سجّالاً بين مؤيِّدٍ لمسيرة طبيعة اللغة والحياة، ومعارضٍ يصم أذنيه عن كلّ ما يقال من منطقية المواءمة وضرورة التجديد، ويصر على التمسك بالقديم بلفظه ومعاييره.

ولا يمكن أن نصل إلى تغيير ذلك الوضع إلّا إذا فكّت هذه العقدة، واعترف التقليديّ بحقّ العربية المعاصرة في الحياة، كما اعترف المجدد بضرورة وجود ضوابط تحكم اللغة الرسمية، خلافاً للغة الحديث.

لغتهم، وقد تُحذف من هذا اللفظ المُقترَض، أو ذاك أصواتٌ، أو تُزاد عليه أخرى، لتوافق اللفظة الجديدة في بنيتها ووزنها ما درج عليه العرب من نظم الصوت والصرف في العربية. وقد يحدث في حالات قليلة أن يبقى اللفظ الأجنبيّ المُقترَض على حاله من غير تغيير في أصواته أو في صيغته (وهو الدخيل). وإنّ الناظر في المعجمات العربية، وفي دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين والعباسيين يجد كثيراً من الكلمات الأجنبية، ممّا يشهد للغتنا بأنّها حيّة ونامية، لا تُحجم عن سلوك ما يصلُّها بالحياة، ويَزِيد من قدرتها على التعبير عن متطلّبات المجتمع الذي يتكلّمها^(١٣).

ولا يخلو فضاء التجديد في اللغة من مظاهر التزمّت في النقد اللغويّ، ومن هذه المظاهر (رفض التطور الدلاليّ) و(رفض المولد من المفردات والتراكيب)؛ لأنّ كليهما توليدٌ، أحدهما: توليد المعاني من المفردات، والآخر: توليد المعاني من التراكيب (الأساليب). وقد وصف نعمة العزاوي هذه المظاهر من التزمّت بأنّها « مذهبٌ لم يحالفه النجاح، وقد أخفق في جميع العصور، وأنّ الذين استمسكوا به من النقاد لم يفلحوا في حمل الناس على الطريق التي رسموها لهم »^(١٤)، ذلك؛ لأنّه مذهبٌ مخالفٌ لطبيعة الأشياء، ومجافٍ لمنطق اللغة، وما يراد لها أن تحقّقه من أغراض، وأنّ صنيعهم هذا، لا يخدم اللغة، ولا يتيح لها أن تسائر الحياة^(١٥).

ولتتمة البحث لا بدّ لنا من النظر إلى حركة الوافد والمولد من الألفاظ والتراكيب داخل أروقة اللغة

أما الادعاء بأنَّ أيَّ تغييرٍ في معايير اللغة، وقبول ما يستجد من تطورات، يضعف القدرة على قراءة القرآن الكريم، فليس صحيحاً؛ لأنَّ هناك أولاً: تغييرات تركيبية قد جدَّت على مستوى اللغة القرآنية، ولم تبعد أصحاب اللغة عن فهمه. وثانياً: أنَّه قد جرت تعديلات في نظام الكتابة العربية المكتوب بها المصحف القديم، ثم جرت تعديلات أخرى على المصحف العثماني، مثل: إدخال الألف وطرائق كتابة الهمزة، ولم يجعل ذلك القرآن صعب القراءة.

ولا يبتكر المرء جديداً إذا قال: إنَّ المخرج من هذه الدائرة لإنقاذ اللغة يتطلب عملاً جماعياً كبيراً ذا شقين، هما:

الشق الأول: يتعلق بالحاجة إلى غربة كلِّ الجهود اللغوية التراثية في مؤسسات غير متهرئة، وبروح العصر، وميزانيات كبيرة، وقوة دفع قومية.

فإذا تقبل المجتمع فكرة تكوين اللغة القومية القادرة، ووعى أهمية قوة اللغة الوطنية التي تشكل أعظم روافد الهوية، تضاعلت بكلِّ تأكيد مشاعر الاستلاب واللامبالاة إزاء عجز اللغة. بل وفي ذلك الحين قد تبدأ لدى الفرد مشاعر الخجل من الأخطاء الكبيرة في لغته القومية، وهي المشاعر المقصورة حالياً على الخطأ في لغة أجنبية، في حين نرى في المقابل تباهاً ممن تعثر بهم مشاعر الاستلاب بأنهم لا يحسنون لغتهم القومية، ولا يهمهم التعامل مع قواعدها، أو استعمال مفرداتها في مكانها الملائم.

كما يمكن أن يصاحب نمو الوعي اللغوي اهتماماً بتوحيد المصطلحات العلمية في البلدان

العربية المختلفة، وسعيًا إلى تقارب في رصيد اللغة المستعملة في كلِّ بلد مع الأرصد المعاصرة المنتشرة في البلدان الأخرى، بل وصناعة معجمات تستوعب تلك الأرصد اللغوية، وهو ما تفتقر إليه المكتبة العربية الحديثة، فضعف انتشار الدوال اللغوية يصاحبه غالباً وجود رموز مختلفة في كلِّ منطقة تكون لها خصوصية ثقافية أو اقتصادية أو جغرافية، بل وتزداد العزلة في بعض الأقاليم ذات الطبيعة الاجتماعية المغلقة.

وفي ذلك كله خلافاً لحالات انعدام الرموز، على الرغم من الاستعمال الواسع للشيء الذي يقابل وجوده المحسوس فراغ لغوي، قد تملؤه خانات مفردات أجنبية، أو عبارات فضفاضة، تشترك فيها الحركات المصاحبة بألفاظ الإشارة، أو عبارات الصلة والوصف الذي لا يستغني عن بيئة صنع العبارة عند نقله تسجيلاً أو كتابةً، أو وجود لفظٍ واحدٍ لأكثر من مسمى، من غير أن يميزها المتلقي سوى بالشرح الطويل، وهذا كلُّه يهيئ لمثل ذلك الوضع الذي سبقت الإشارة إليه من الإحساس بضعف اللغة العربية، وعدم مواكبتها لحاجة الإنسان المعاصر، أو أنَّ اللغات الحيَّة الأخرى هي الوسيلة الوحيدة لتلقي العلوم الحديثة، وأيضاً لوصف الأشياء وصفاً دقيقاً.

الشق الآخر: اعتماد القياس في تنمية اللغة العربية، على غرار القياس الاجتهادي الذي دعا إليه صلاح الدين الزعبلوي (ت ٢٠٠١م)، وفضل أن يترك الأمر إلى مجمعٍ علميٍّ للغة العربية، يضم علماء اللغة من الشرق العربي - على حدِّ عبارته (١٦) -؛

لأنَّ كلَّ جديدٍ ينشأ في لغة ما نشأة تلقائية عفوية، لا بُدَّ لأحد اللغويين في توجيهه، أو في منعه، أو في قبوله، فقد ينشأ هذا الجديد من فردٍ في مجتمع، وتكون نشأته هذه بإحدى وسائل النمو اللغوي، فيتعلمه الناس ويستعملونه، ثم ينال الاحترام، ويدخل متن اللغة.

وعلى الرغم من وجود المجامع اللغوية في عددٍ من البلدان العربية، هدفها النهوض باللغة العربية وتنميتها، إلا أنَّ من انفرد به المجمع العلمي للغة العربية في القاهرة هو وضع ثلاث دعائم للقياس اللغوي، من أجل حلِّ مشكلات المصطلح الوافد أو المولد على وفق أصول العربية، إذ لم يكن هناك توحيد للرؤى في إقرار الألفاظ الجديدة بين المجامع اللغوية في البلاد الأخرى، إذ إنَّ الناس في البلاد العربية لم يكونوا على مستوى واحد من الثقافة الأدبية، وليست أذواقهم على مرتبة واحدة من السلامة اللغوية؛ لذا اضطربت قرارات المجامع اللغوية في البلاد كلها، حتى في المجمع العلمي للغة العربية في القاهرة؛ لذا وضعت هذه الدعائم، وهي^(١٧):

١- أقوال العلماء القدامى بصدد الظاهرة اللغوية، فكلما وجد المجمع منفذاً؛ ولو ضعيفاً استغله، سواء كان قليلاً أم نادراً.

٢- إعادة الاستقراء، وذلك بإحصاء الأمثلة المروية لهذه الظاهرة من المعجمات المطوّلة، وعدم الاعتماد على إحصاء المتقدمين؛ لأنَّ استقراءهم كان ناقصاً في كثيرٍ من الأحيان، لذا أجاز الدكتور مصطفى جواد القياس في تنمية اللغة، ونعى على المنكرين بقوله: «فالكاتب له حقُّ التصريح في

الاستناد إلى السماع والقياس، وحد الكلام المسموع لنا - أهل هذا العصر - أن نجده في كتب اللغة والأدب، ويبقى لنا القياس، وهو بابٌ واسعٌ، كثيرُ النفع للعربية والعرب، ومن أثبت أنَّه عالمٌ بالقياس لكلام العرب؛ جاز له أبداع تعبيرات جديدة، واختراع تراكيب جميلة»^(١٨).

٣- موقف جمهور أبناء العرب في العصر الحديث من هذه الظاهرة، فالمجمع يحاول جاهداً أن لا يصدم الناس في حسهم اللغوي، فإذا وجدهم يأنسون إلى صيغة أو كلمة في صيغة قديمة، ساعد المجمع على إقرارها، إذ إنَّ من مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللغوي أن يراعي معايير اجتماعية محددة يطبقها في الاستعمال، وقيس في كلامه عليها، ومن ثم يصوغ نشاطه بصيغة الصوغ القياسي، أو ما يسمونه (ANALOGIC CREATION)، وتلك ظاهرة تبدأ عند الفرد منذ طفولته، وتبقى ما دام الفرد يستعمل من الصيغ ما لم يرد على لسانه من قبل، إذ «لا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ و تراكيب لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة، وليس كلُّ كلامٍ إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في الوقت نفسه إنشاءً لنطقٍ جديد، لأنَّه لا يمكن لموقفٍ من المواقف، أو دافع من الدوافع إلى الاتصال أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كلِّ تفاصيله، ومن هنا نجد المرء موكولاً لا إلى ذاكرته اللغوية حسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك»^(١٩).

وفي ذلك تعبير عن رغبة اللغويين العرب القدامى،

الذين « لم يريدوا اللغة جموداً، وإنما أرادوا المحافظة عليها؛ لا عتزازهم الكبير باللغة، التي نزل بها القرآن الكريم، فهم لم يحجروا علينا التطور الموجه، مع الرقابة التامة لسلامة اللغة »^(٢٠)، بل الأمر يحتاج إلى « فهم أعمق للغة ذاتها، ممّا يمكن من إعادة النظر في كثيرٍ من الأفكار الموروثة، مثل تركيب اللغة»^(٢١).

تباينت آراء الباحثين المحدثين في قبول الجديد على وفق الأقيسة العربية؛ فمنهم من رفضه، وضيق دائرة الأخذ به، ومنهم من أباحه، وتوسع به .

فمن الذين وقفوا موقف الرفض للقياس، وأنكروا عدداً من الألفاظ التي قاسها أهل هذا العصر الشيخ إبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م)، فقد قدم السماع على القياس، إذ كان يطمح أن يعود أبناء العربية والمعنيون بها إلى أساليب الفصحاء المشرفة، الخالية من شوائب العجمة واللكنة والركاكة، لذا نجده قد عزف عن الأخذ بالقياس أو المجاز أو التوسعة في الدلالة لهذا المقصد النبيل^(٢٢)، ومن الألفاظ الموافقة للأقيسة العربية، التي ردّها اليازجي ولم يعتمدها، تخطئته جمع (النادي) على (النوادي) وهو القياس، إذ قال: « ويقولون: قد شاع هذا الخبر في النوادي، يريدون جمع النادي، وهو مع كونه القياس، لكنه غير مستعمل، وإنما يقال في جمعه (الأندية)، وهو في الأصل جمع (ندي) بمعنى النادي، استغنوا به عن جمع (النادي)، كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع (الأحدوثة) عن جمع الحديث »^(٢٣).

كذلك خطأ تعديّة الفعل (أحاط) في قولهم:

(أحاطته علماً بالأمر)، أي أنهيته إليه، أو أعلمته به، ولم يستعمل هذا الفعل إلّا لازماً، كقولهم: « وأحطت به علماً، ولم يسمع غير ذلك»^(٢٤)، وفات اليازجي مجيء الفعل (أحاط) لازماً ومتعدّياً، جاء في قول الإمام علي (عليه السلام): « ألبسكم الرياش وأحاطكم بالإحصاء...»^(٢٥) وذيلها شارح النهج محمد عبده بقوله: « أي جعل إحصاء أعمالكم، والعلم بها عملاً كالسور لا تنفذون منه، ولا تتعدونه، ولا تشذون عنه شاذة »^(٢٦).

ولم يغفل أستاذنا المرحوم د.نعمة رحيم العزاوي (ت ٢٠١١م)، حين غفلت المجامع اللغوية عن إيجاد حلول جادة للمشكلة؛ فانبهرى بفكر لغوي ثاقب، بوضع أربعة معايير للأخذ بما هو جديد قياساً، وهي^(٢٧):

المعيار الأول/ قبول ما له وجهٌ من القياس، وله مقابل خفي من الفصيح.

من أمثلة ذلك ما خطأه اللغويون من قول: (قرأتُ تواشيح جميلةً)، مصوبين إياه بقولهم: (قرأتُ تواشحات جميلةً)، والسبب في ذلك؛ أنّ القاعدة الصرفية تقول: كلُّ خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير يجمع جمعاً مؤنثاً سالماً، مثل: سرادق سرادقات، وتوشيح تواشحات. والتواشيح نوعٌ من الشعر استحدثه الأندلسيون، وله أسماط وأغصان وأعاريض مختلفة، وأكثر ما ينتهي عندهم إلى سبعة أبيات^(٢٨)، ولكن يمكن قبوله على وفق هذا المعيار، إذا حُمِلَ: (تواشيح) على (فعاليل)؛ لأنّ (تواشيح) خماسي، وحرّفه الرابع زائد(ياء)، فإنّها تجمع على وزن (فعاليل)، مع إبقاء يائه في الأغلب، مثل:

(قنديل وقناديل)^(٢٩)، و (توشيح وتواشيح) و (تعريف وتعاريف).

والذي يبدو لي أنَّ المسوَّغ لهذا القبول هو الطبيعة الاشتقاقية للسان العربي، إذ لا نجد مثل هذه الطبيعة في الألسن الهندية والأوربية، فالاشتقاق في العربية قائمٌ بالأساس على الحروف الأصول، وهذه الحروف مثلما تمسُّ الجانبين الصوتي والدلالي، كذلك تمسُّ الجانب التصريفي المتعلق بترتيب المادة اللغوية في المعجم، كلُّ هذه المسائل تميّز اللسان العربي من غيره، ولا سيما في حالات الاطراد والانتظام، ممّا يجعل اللسان العربي طبيعياً قابلاً نظرياً للمعالجة الآلية والتحليل الآلي، وذلك بالتأسيس لنظم خاصة بطبيعة اللسان العربي، للمساهمة في معالجة المنظومة العامة لهذا اللسان.

المعيار الثاني/ قبول ما له وجهٌ من القياس، وليس في العربية ما يقابله أو يعبر عنه.

من أمثلة ذلك لفظة: (الدَّرَاجَة)، وهي اسم الآلة، وتعني العجلة التي يدرج عليها الصبي أول مشيه، و(الدَّرَاجَة) الدبابة، و(الدراجة) مركبة من حديد ذات عجلتين، تسيرُ بتحريك القدمين أو بالوقود، وهي محدثة^(٣٠)، علماً أنَّ (الدُّرَاج) و(الدَّرَاجَة) بضم الدال والتشديد ضربٌ من الطير، ذكرًا كان أو أنثى^(٣١).

و(الدَّرَاجَة) اسمٌ مشتقٌّ (محدث)، ولا بأس الأخذ به؛ لموافقته القياس؛ لأنَّه اسمٌ لآلةٍ، مشتقٌّ من الفعل المتعدي: (درج) على وزن (فعَّالة) مثل: كسَّارة وثلاجة وخرامة .

المعيار الثالث/ رفض ما له وجهٌ من القياس وليس

للعربية حاجة إليه.

ومن أمثلة ذلك قولهم: (انتظرتك بفارغ الصبر)، وهو تعبيرٌ خاطئ على الرغم من قياسيته، والصواب: (انتظرتك بصبرٍ نافذٍ)؛ لأنَّ التركيب الأول ليس عربيًّا، بل تركيبٌ تركيٌّ، ما زال يدور على ألسنتنا منذ العهد العثماني، أما قوله تعالى: (قالوا أفرغ علينا صبرًا) (البقرة/١٥)، فمعناه: انزل علينا صبرًا، أو حُبب في نفوسنا الصبر، وهو استعمالٌ مجازيٌّ. ولم يرد هذا التركيب في المعجمات القديمة أو الحديثة، وإنَّما جاء في المعجم الوسيط: «الفارغ: الخالي. ويقال: إناءٌ فارغٌ، وقلبٌ فارغٌ، وفي التنزيل: (وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً)، خاليًا من الصبر والعقل»^(٣٢).

والجدير بالذكر أننا لو قدمنا الصبر في التركيب المتقدم وقلنا: انتظرتك بصبرٍ فارغ، سيبقى التركيب خاليًا من الدلالة الحقيقية؛ لأنَّ (الصبر) ليس فيه معنى الوعاء كي يكون فارغًا، كما هو في الإناء أو القول أو القلب، لذلك كان من الأفضل وصف الصبر بـ(نافذٍ) بدلًا من فارغ، ولا سيما أنَّ معنى (نافذ) فإنٍ وذهاب، وهو معنى يلائم الصبر، فلا حاجة بنا إلى التركيب التركيب المذكور آنفًا.

المعيار الرابع/ رفض ما ليس له وجهٌ من القياس؛ لأنَّه خطأ.

ومن أمثلة ذلك قولُ المعاصرين: (هؤلاء شببيّة مجاهدون)، والصواب: (هؤلاء شبابٌ أو شبَّانٌ مجاهدون)؛ لأنَّ (الشببيّة) مصدرٌ. تقول شبَّ الغلام

يشبُّ شابًا وشبيبةً، أي صار فتياً، وهو لا يعني جمع شاب أبداً. و(الشبيبة) أيضاً اسمٌ خلاف الشيب.

والغريب أننا نجد في المعجم الوسيط (الشبيبة) بمعنى (الشباب)، ولا نعلم هل يقصد به جمع (شاب)، أو يقصد به معنى (الشباب)، أي الفتية، التي تلائم (الشبيبة) كما جاء ذلك في القاموس المحيط^(٣٣).

وما لم تعتمد مؤسسات إنتاج الفكر اللغويّ والمجاميع العلميّة للغة العربية على القياس في تنمية اللغة العربية، وإصلاح الخلل في العلاقة مع الألفاظ الأجنبية، والألفاظ المولدة اجتماعياً، فستبقى تلك العلاقة ترمي بالفكر اللغويّ العربيّ بعيداً عن المنطق السليم، وعن بناء التنمية اللغوية المنشودة؛ لأنّ التوسع في القياس يفتح أفقا رحبة أمام التعريب والاشتقاق والنحت؛ لاستيعاب الوافد والمولد من الألفاظ والتراكيب، وبذلك يصبح الفكر اللغويّ العربيّ مستوعباً للتقدم الحضاريّ.

ويمكن لنا أن نضيف معياراً خامساً للألفاظ التي ليس لها وجهٌ من القياس، ولا مقابل في العربية، ولكنها انتشرت في المجتمع العربية؛ لأهميتها، فيمكن معالجته ضمن مصطلح: (التعريب الصوتي)، ونقصد به نقل الصورة الصوتية للمصطلح الأجنبيّ إلى العربية، ويعتمد هذا اللون من التعريب على إبدال الأصوات الأجنبية أصواتاً عربية.

إنّ عملية الترجمة والتعريب للمصطلحات العلمية وسيلة لا غنى عنها، فالمصطلح له قيمة خاصة عند أهل الاختصاص؛ لتضمنه تعبيراً دقيقاً لنقل المفاهيم والمتصورات العلمية والثقافية والتكنولوجية، فهو

فرعٌ من فروع علم اللسان المتداول بين أفراد الجماعة اللسانية الواحدة، أو هو بتعبير القدامى مفتاح العلوم، وهذا ما يدلُّ على أهميته وضرورته للدخول إلى العلم المخصوص.

وقد بدئ العمل بهذا التعريب أولاً في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حين اتخذ المجمع مجموعة من القرارات الخاصة بالأعلام الأجنبية^(٣٤) ثم رأت لجنة اللهجات تطبيق تلك القرارات على المصطلحات العلمية؛ لأنها بمنزلة الأعلام، وقُسم هذا الإبدال على قسمين، هما:

١- إبدال الأصوات الأجنبية التي ليست من الأبجدية العربية:

وقد أطلق القدماء على هذا القسم من الإبدال: (الإبدال المطرّد اللازم)؛ وسبب هذا الاطراد والالزام يعود إلى كون هذه الحروف ليست من حروف اللغة العربية، فلا ينطقون بها حتى لا يُدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم^(٣٥)، لذلك قرر المجمع ما يأتي: «من الخير أن توضع قواعد تشملها جميعاً مع التزام الأصوات والرموز العربية ما أمكن؛ فلا تقم على أبجديتنا أصواتاً ورموزاً جديدة كثيرة»^(٣٦)، فأبدلوا تلك الأصوات الأجنبية بأقرب الأصوات العربية مخرجاً وصفةً، ومن تلك الأمثلة ما يأتي:

أ- إبدال صوت الـ(G) جيماً عربية أو غيناً، فقالوا:

- (جالونات - Gallons)^(٣٧).

- (جرانيتين - Granitine) وهو صخر ناري متبلور^(٣٨).

- (غاز - Gas)^(٣٩).

- (مقياس المغناطيسية - Magnetometer) (٤٠).

ب- إبدال صوت الـ(P) المهموسة بـاءً مجهورة، فقالوا:

- (الكومبيوتر - Computer)، وهو معرب من الانجليزية.

- (الأمبيرية - Amperage)، وهو معرب من الفرنسية، ومعناه « التيار الكهربائي محسوباً بالأمبير » (٤١).

- (أباتيت - Apatite)، وهو من أسماء المعادن التي تستعمل خاماً للفوسفات (٤٢).

ومن الجدير ذكره أنَّ المجمع قد أجاز إدخال الباء المنقوطة بثلاث نقط ليقابل صوت الـ(P) وهو يتفق معها مخرجاً وصفةً، ولكن هذه الإجازة مقيدة بالأعلام الأجنبية والمصطلحات العلمية، لأجل أن لا يتغير نطقها عن أصلها الأعجمي (٤٣).

ج - إبدال صوت الـ(V) فاءً عربية، وكلا الصوتين شفويّ أسنانيّ، وهذا التقارب في مخرجيهما هو المسوّغ للإبدال بينهما، والفرق بينهما هو أنَّ الصوت الأجنبيّ مجهورٌ، في حين أنَّ الفاء العربية مهموسةٌ، فقالوا:

- (فازلين - Vaseline) وهو مصطلح لنفطيّ يتمثل بـ« مزيج من مواد هيدروكربونية شبه جامدة، ينتج بتقطير بعض أنواع النفط عند درجة حرارة أعلى من ٣٠٠م، ويستعمل في التشحيم وفي صنع المراهم » (٤٤).

- (فانادات - Vanadate) وهو مصطلح لحامض الفاناديك، يحتوي الشق الحامضيّ (٤٥).

- (جلفنة - Galvanization) (٤٦).

وقد أجازوا أن يعرب الصوت الأجنبيّ (V) بالفاء المنقوطة بثلاث نقط؛ إبقاءً على صفة الجهر فيه، ومن ذلك، المصطلح العلميّ: (قوى فان درفال) وهي قوى منسوبة إلى عالم اسكندنافي، وذلك حرصاً على نطق اسم العالم كما هو في لغته (٤٧).

وقد ضيق مجمع اللغة العربية نطاق إدخال الأحرف المنقوطة بثلاث نقط على صوتي: (P) و(V)، فقرر أنّه « لا داعي لرموز جديدة إلا في حرفين ساكنين، هما الـ(P) ويرمز لها بثلاث نقط (ب) و الـ(V) » (٤٨).

٢- إبدال الأصوات التي لها نظائر في الأبجدية العربية: وهي على قسمين:

أ - إبدال الأصوات المركبة هجائياً الموحدة صوتياً: حيث يجتمع في عددٍ من الكلمات الأجنبية صوتان في الصورة الخطية ليعبرا عن صوتٍ واحدٍ على المستوى النطقيّ، فمثلاً الـ(Ph) يظهران صوتين على المستوى الخطيّ، ويعبران عن صوت الـ(F) على المستوى النطقيّ، ولذا يبدلان بصوت الفاء العربية، فقالوا:

- (الفوناتيک - Phonetics) وهو أحد نوعي علم الأصوات الذي يعنى بـ« دراسة أصوات اللغة من حيث كونها أحداثاً منطوقة بالفعل، لها تأثير سمعيّ معين، دون النظر في قيم هذه الأصوات أو معانيها في اللغة المعينة » (٤٩).

- (الفونولوجيا - Phonology): ويطلق عليه علم

الأصوات التشكيلي أو التنظيمي، وهو يهتم بـ» تنظيم المادة الصوتية، وإخضاعها للتقعيد والتقنين، أو أنه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة «^(٥٠)، كما يعنى بدراسة التأثير والتأثر بين الأصوات عندما تنتظم في تركيب المقاطع والكلمات. وكذلك الحال ينطبق على إبدال المركب الهجائي الـ(th) بالصوت العربي الثاء أو الذال بحسب نطقه، كما في الكلمات الآتية: (إيثانال، والإثيلين، والإيثان...) وغيرها من المركبات الكيميائية.

ب- إبدال الأصوات الموحدة هجائياً وصوتياً:

وهذا النوع هو الغالب والشائع في الإبدال الصوتي، ويُعرَّب بحسب نطقه في لغته الأصل، فمثلاً صوت الـ(C) إذا نُطقَ لثوياً احتكاكياً مهموساً، أي: من موضع السين العربية، عُربَ سيناً، وإذا نُطقَ من أقصى الحنك انفجارياً مهموساً، أي: من موضع الكاف العربية، عُربَ كافاً.

وإذا نظرنا إلى المعرب الصوتي وجدناه من هذا النوع في الغالب، ومن أمثاله:

- (أماتول - Amatol) وهي « مادة متفجرة تستخدم في حفر المناجم »^(٥١)

- (أستيون - Acetone) وهو « مركب عضوي سائل ... يستعمل مذيباً للزيوت والدهون »^(٥٢).

وقد نبه محمود فهمي حجازي على أن الأسماء التي تنتهي بالمقطع (on) أو (en) تُعرَّب مع الاحتفاظ بها، ومن ذلك^(٥٣):

- (أرجون - Argon).

- (رادون - Radon).

- (أيدروجين - Hydrogen).

- (أوكسجين - Oxygen).

وقد أفاد المحدثون من التعريب الصوتي كثيراً في تنمية اللغة؛ وذلك من إخضاع تلك الألفاظ المعربة لقوانين الاشتقاق العربي، فاشتقوا من هذه الألفاظ أفعالاً على أوزانها؛ لأنَّ اللفظ المعرب بتعريبه قد اكتسب بعض سمات اللفظ العربي، فيشتق منه على أساس افتراض جذرٍ له، ثلاثي أو رباعي أو خماسي، فقالوا: سمتَ يسمتُ، اشتقاقاً من اللفظ المعرب (الأسمنت). وكذلك اشتقوا من لفظة (الإسفلت) المعربة من الإنجليزية: سفلت الشارع يسفلت سفلتة، وهو مسفلت. وكذلك اشتقوا من اللفظ المعرب (البنسلين) أفعالاً مثل: بنسله يبنسله، بمعنى: أعطاه البنسلين، على افتراض أن جذره رباعي (بس ن س ل). واشتقوا من لفظة (البستر) المعربة أفعالاً مثل: بستر اللبن يبستره بستره ولبنٌ مبستر، على أن البستر مشتقٌ من اسم العالم (لويس باستير). وكذلك اشتقوا من اللفظ المعرب (بُلُور أو بُلُور) بُلُور يبلُور بُلُورة، وتبلُور يتبلُورُ تبلُوراً، ومتبلُور بمعنى صار شفافاً كالبلُور. وكذلك لفظة الفبركة، المعربة من الإيطالية (Fabrica) بمعنى الصناعة باستخدام الآلة، فقد اشتقوا منها: فبرك يفبرك فبركة، ومفبرك ومفبرك، وتستعمل هذه الاشتقاقات اليوم في البيئات العراقية وعدد من البيئات العربية بمعنى عمل الشيء على غير وجه الإتقان^(٥٤)، واكتسبت دلالات عرفية متعددة منها: الاحتيال والتمثيل والخداع... وغير ذلك. ولأجل مواكبة العرب في القرن الحادي والعشرين

لحركة التقدم العلمي في العالم، وجعل لغة الضاد لغة العصر والحدثة، ولا سيما في نفوس أهلها ومتكلميها، يتوجب عليهم تطبيع علاقتهم باللغة العربية، حينما يجدونها تلبي حاجاتهم النفسية والاجتماعية، ومتطلباتهم العلمية والحضارية؛ لأنها لغة حيّة، تستمد حياتها، ونموها، ونضجها الكامل من عوامل مجتمعتها الإيجابية، ويتمثل هذا الطريق لصالح تقدم اللغة العربية في الاستعمال الكامل والشامل للغة العربية، في ضوء استيعابها للمفردات والمصطلحات والتراكيب العلمية المطروحة في البيئات العربية^(٥٥). ولكن تبقى مشكلة (العنف اللغوي)، وترجمة ألفاظها وتراكيبها، بحاجة إلى النظر والتأمل؛ للإفادة منها، وتقليل أضرارها، وهو ما سوف نستوضحه في المبحث الثالث؛ إن شاء الله.

المبحث الثالث/

إشكالية العنف اللغوي (واقع وإجراء)

العنف ظاهرة ومفهوم؛ فهو ظاهرة ذات تجليات مادية ورمزية، أفرزتها الإنسانية، أفرادًا وجماعات، في مختلف مراحلها التاريخية، أي: ظاهرة لها محددات اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية... وغير ذلك. أما العنف مفهومًا؛ فهو بناء نظري تجريدي، ينطوي على مداخل ومستويات معرفية متعددة، تروم العلوم الإنسانية والطبيعية استكشاف مظاهرها، ووصف بنياتها، وتجتهد في إدراك آليات اشتغالها، وتفسيرها^(٥٦).

إنّ العنف بهذا الوضع المزدوج - الظاهرة والمفهوم

— يشمل: العالم، والمتقف، وغير المتقف. فهو موضوع للمعرفة الإنسانية في مستواها التخصصي (الواعي)، وفي مستواها الحسي العام (اللاواعي)، فهو يسترعي اهتمام علماء النفس والاجتماع والتربية، وعلماء الدين والاقتصاد والتاريخ والإناسة، ورجال القانون والسياسة، واللغة... وسواها.

أما مصطلح (عنف اللغة) فيعرف بأنه ذلك الإخلال بالبنية القيمية للغة، فضلاً عن الإخلال في البنيات الحرفية للغة، كقواعد النحو، والاشتقاق، ومخارج الأصوات، فاللغة قائمة على فقه الكلمة المعبر عن القيمة، وهي إما أن تكون مشحونة بالقيم؛ فتحيا وتؤثر إيجاباً في المتلقي، أو تكون منحصرة؛ فتصبح غير فعّالة أو أداة محايدة؛ لأنها في هذه الحالة قد خلت من قيمتها، وأفرغت جزئياً من هذا المضمون^(٥٧)، على نحو ما نراه اليوم في لغة الإعلام، ولغة التصريحات السياسية، وربما الاجتماعية أيضاً؛ لأننا اليوم في أزمة اجتماعية عامة؛ سببها تطور الأزمة السياسية، واستخدام المجتمعات أداة للدفع السياسي، والاحتقان الطائفي المقيت.

ويتسم العنف بمظهرين أساسيين، هما: (العنف المادي، والحدث اللغوي)، والذي يقع ضمن دائرة بحثنا هو المظهر الأخير، فهو فعلٌ كلامي يعبر عن موقف سيكولوجي انفعالي يُنجز في مقام تواصلٍ تفاعلي، سيمته البارزة التنازع والخصام، فيتولد في ضوئه العداء والبغضاء، بل المصرة والأذى. فهو شعور وانفعال داخلي من جهة، وسلوك ورد فعل خارجي من جهة أخرى. وهذان المظهران - الداخلي

والخارجي - تعبر عنهما اللغة في كلّ مستوياتها الرمزية والبنوية (الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدالية، والتداولية)

فعلى المستويين: الصوتي والبنوي، تُستعمل كلّ الصيغ التي تسمح اللغة بتشكيلها من: (أفعال، وأسماء بسيطة ومركبة، وأسماء جامدة ومشتقة، وصفات...). وعلى المستوى التركيبي، تستخدم تراكيب متنوعة (فعلية واسمية)، وجمل مختلفة (خبرية، تعجبية، أمرية...) لتأدية معانيه. وعلى المستوى الدلالي (المعجمي)، يتمثل العنف اللغوي باستعمال طائفة من الكلمات التي تنتمي إلى قاموس مفردات السب والشتم والتهديد والتعنيف والتجريح، وألفاظ تحيل إلى الموضوعات المحظورة اجتماعياً، كالألفاظ الجنسية، والأخلاق المبتذلة، والتعصب الديني المقيت، وخدش الحياء وتهينه، والتطاول على العرض والشرف... وغير ذلك. وقد أكدت الدراسات المتخصصة بهذا الشأن أنّ الكلمات المستعملة في التخاطب بين التلاميذ في المدرسة وفنائها هي عبارة عن سب وقذف، وتتراوح هذه النسبة ما بين ٧٥٪ إلى ٨٠٪، ذات طابع جنسي، يتم فيها توظيف كلمتي: (الأخت والأم) بنحو رئيس. وهذا يعني أنّ العنف اللفظي ليس إلا نتيجة لإعادة إنتاج خطابات، من أجل تأكيد الانتماء للجماعة، وإثباته سوسيوثقافياً (جماعة الأقران)، ويجسد ما تقدم قول الشاعر:

إنّما الأممُ اللغةُ ما بقيت فإنّ هم ذهب لغتهم ذهبوا (٥٨)

أما على المستوى التداولي فإنّ ألفاظ العنف

وتعبيراته تتمثل بـ(أفعال لغوية - actes de langage) إنجازية وتأثيرية، تؤدي وظائف تداولية معينة، وتسهم في بناء الخطابات (discours) العنيفة، ومن ثم تخصيصها بنيوياً ونمطياً (٥٩).

إنّ ظاهرة العنف اللساني والإعلامي أصبحت جزءاً من الواقع العربي المعاش، ويمكن ملاحظة ذلك في تدني نوعية الخطاب اليومي الذي ينتجه الأفراد والجماعات، وهو مرآة لثقافة الإعلام بطبيعة الحال، فضلاً عن انحدار كثير من محتويات الوسائل المسموعة والمرئية إلى مستوى مخاطبة الغرائز، والنزعات الاستهلاكية؛ سعياً وراء الكسب المادي، وتقليداً للموضة السائدة في الإعلام الدولي، ولاسيما الغربي، ممّا ترتب على اللغة العربية أن تتراجع كغراس للقيمة ومحرك لها، على الرغم من أنّ الثابت اليوم أنّ اللغة العربية وبفعل ثبات مرجعيتها القيمية ما زالت قادرة على الانبعاث من جديد، طالما أنّ هناك محاولات تبذل لإعادة الربط بين اللغة والقيمة على نحو ما نادت به حركات التجدد الإصلاحية.

والحقيقة التي نؤمن بها؛ أنّ اللغة في نفسها تبقى معصومة نسبياً من هذا الإخلال؛ لأنّها ترتبط بما هو ثابت، وإنما يقع هذا الإفساد في الأفعال الكلامية (فعل التلفظ) عند المحادثة والإعلام؛ لأنّ الوظيفة الأساسية للغة المستعملة هي نقل القيمة، وليست فقط أداة للاتصال، وهذه القيمة ترتبط أساساً بقواعد البنية والتركيب من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، فأى تغيير في المبنى، يتبعه بالضرورة تغيير في المعنى، ومن هنا تأخذ القيمة

أولويتها على بنيات اللغة الأخرى من الناحيتين؛ لأنَّ الأصل في اللغة احتواء القيمة ونقلها، فاللغة وعاء يحوي أسمى ما يمكن أن يتعلق به الفرد من معانٍ، بمعنى أنَّ اللغة قائمة على فقه الكلمة المعبرة عن القيمة، وهذا يعني أنَّ الارتباط متلازم بين اللغة وقيمها، فهي تنشئ متعلميها على إتقان استعمال الكلمات والتراكيب في سياقاتها التعبيرية والقيمية على وفق ضوابط وقواعد محددة ، ففي فقه اللغة أصولٌ، وفي النحو تراكيبٌ، وفي الأصوات أنغامٌ، وفي المعاني دلالاتٌ، على النحو الذي يُلحظ حديثاً في لغة المحادثة اليومية والإعلام، فاللغة في نظرنا رسالة ووسيلة لنقل القيمة وليست أداة الاتصال فقط، تدرس لذاتها وفي حدِّ ذاتها^(٦٠).

إذا؛ فالعنف اللغوي الذي ينتاب فعل الكلام، لا يعود إلى إخلال في البنى والتراكيب حسب، بل أكثر أهمية من ذلك، هو اهتزاز يصيب البنية القيمية، التي هي أساس اللغة، وسرَّ وجودها، وحينئذٍ تصبح الأفعال الكلامية مجردَ أصواتٍ، تعني كلَّ شيءٍ، ولا تعني أيَّ شيءٍ في الوقت نفسه.

ونرى اليوم أنَّ كثيراً من المناهج التربوية في بلدنا، كانت، وما تزال في بعضها، تركز تركيزاً كبيراً في بنية القواعد الصرفية والنحوية من دون الاعتناء بالقيمة، أو الارتباط بها، فيصبح المتعلم، وهو يتحدث معزولاً عن الجوِّ القيمي، الذي يميز اللغة، بل إنَّ الهيئات القطاعية في مجالي: التربية والتعليم تتوجه حالياً في عددٍ من مناهجها التربوية إلى الاحتفاظ بقواعد البنية والتركيب مع استبدال

البنية القيمة بنظامٍ آخر من التفكير، تبعاً للتغيير الحاصل في بنية النظام الاجتماعي العام، وفلسفة الدولة، من دون الأخذ بالحُسبان مسألتَي: (التأهيل التربوي) و(الاستقرار السياسي)، لذلك نجد الإخلال واضحاً في معظم المواد المستبدلة، ممَّا زاد ذلك في الإشارة إلى تلك الأخطاء، رفع الأصوات؛ للمطالبة بتغيير هذه المواد المجردة باستمرار، والنظر في إعادة تأليفها، وقد أدى ذلك إلى هدر طاقات هائلة، وصرف أموال طائلة؛ وبسبب تلك السياسات اللغوية المخطئة، فضلاً عن أسبابٍ أخرى تتعلق معظمها بثقافة القائمين على حركة التجديد المزعومة.

والجدير بالذكر هو أنَّ العنف اللساني في أساسه، لا يُعدُّ قيمة في حدِّ ذاته، بل هو صفة منبوذة، تعبر عن ردِّ فعلٍ غير متوازنٍ على قولٍ، أو فعلٍ، أو وضعٍ، أو ظاهرةٍ، تجعل المتكلم يفقد سيطرته على اللغة المهذبة السليمة، فيلجأ إلى جملة من الانحرافات التي تكون من صنع الكلام الفردي، أو قد يكون المتحدث ورث ذلك من متحدثين آخرين، فقد يقول كلاماً يبدو طبيعياً في مجالٍ، لكنه في مجالٍ آخر يكون فيه إهانة عرقية أو نوعية.

وكثيراً ما يتشكل هذا العنف على نحوٍ قوالب من المسكوكات العرفية، كالنكت، والحركات النمطية، والصور التي تحطُّ من قدر فئة لحساب فئة أخرى. ويعتمد هذا النوع من العنف على التخفي والرمزية، وعلى فهم مشترك بين أفراد الجماعة الواحدة، يجعل من العنف اللفظي المتخفي بيئاً لهذه المجموعة دون غيرها.

ومن هنا يرى عالم الأصوات الفرنسي (إيفان فوناجي - Ivan FONAGY) أنَّ اللغة في مظهرها الكلامي المنجز عبارة عن (تسنيين مزدوج Double encodage)، أي إنها نسقٌ تعبيرِيٌّ يعبر عن نمطين من المعلومات:

أحدهما، معلومات ذات طبيعة لغوية أولية أو أصلية، تجسدها العلامات اللغوية، بوساطة صلة الاعتبار، القائمة بين الدال والمدلول.

والآخر، معلومات ذات طبيعة ثانوية أو فرعية ملازمة ومصاحبة للأولى، ولا تنسلخ عنها. وقد سمى (فوناجي) النمط الأخير من المعلومات بـ(الأساليب الصوتية - phonostyles)، وهي حاضرة بقوة في كلِّ تلفظٍ صوتيٍّ، وتتكفل بالتعبير عن مشاعر المتكلم وإحساساته، ومواقفه الانفعالية الواعية واللاواعية، وهذا يعني أنَّ النمط الأول من المعلومات؛ يشتمل على مظاهر اللغة المعرفية والثقافية والعلمية، في حين يختصُّ النمط الآخر بالجوانب النفسية والشعورية، وتوجد بين هذين المستويين علاقة تحويل transformation وتحريف distorsion سيميائيٍّ ودلاليٍّ^(٦١).

ويبدو لي أنَّ تسنيين (إيفان فوناجي) للغة مأخوذٌ بنحوٍ أو بآخر من التشابك البنيوي بين اللغة والمجتمع، فمن جانب، أنَّ اللغة عند علماء الاجتماع ظاهرة اجتماعية في الصميم، أي إنَّ اللغة لا يمكن أن توجد وتستمر في الحياة من دون وجود فردين في الأقل، يعرفان ويتكلمان تلك اللغة، ففي هذا الجانب يُنتج النمط الثاني من تسنيين فوناجي.

ومن جانب آخر، يتعذر وجودٌ حقيقيٌّ ذو معنى لمجموعات بشرية، من دون رابط لغويٍّ يُيسر التواصل الاجتماعيَّ، والتضامن والتماسك بين أفرادها، وفئاتها المختلفة^(٦٢)، ففي هذا الجانب يُنتج النمط الأول من تسنيين فوناجي.

واللافت للنظر أنَّ النمط الأخير - بوصفه معبراً عن المظاهر النفسية والشعورية لدى المتكلم - يعمل على خلخلة وتشويش (بل تعديل) المعلومات التي يحملها النمط الأول، فيغدو من ثم مستوى أكثر إمتاعاً ومرحاً (وكذلك أكثر غنىً) من النمط الآخر، الذي يقوم بوظيفة تعبيرية تشخص أعراض ما يتلفظ به المتكلم، وتقصح عن خباياه ومكنوناته الدفينة، السليمة منها والعليلة، فمن خلال تعبيراته الصوتية، نستشف أصله وانتماءه: (الجغرافي، واللهجي، والمهني، العمري، والجنسي...)، وحالاته الشعورية والانفعالية.

ويتجلى العنف اللسانيُّ عندنا في العراق اليوم قي لغة الإعلام والعرف السياسيِّ، إما في الكلام المباشر، كقول المتحدثين في القنوات العربية الموجهة: (الإسلام والشيعة) وكأنَّ الشيعة دينٌ مستقلٌّ عن الإسلام، أو يقولون: (الشيعة وعرب أهل السنة) وكأنَّ الشيعة في العراق ليسوا عرباً، أو يقولون: (الجيش الصفوي) ويقصدون أنَّ الجيشَ العراقيَّ الباسل جيشٌ إيرانيٌّ غازٍ... وغير ذلك ممَّا يرفضه الذوق العام عند جمهور المتلقين، أو من قبيل ما يرفضه الأكراد، حينما يقول أحدُ منَّا: (المحافظات الشمالية)، نجدهم لا يرتضون هذا التركيب، ويفرضون تركيباً آخر أقرب

إلى الانفصال منه إلى التوحد: يقولون: (محافظات إقليم كردستان)، متناسين خطورة الكلمة التي تتصف ببعدين، وصفهما الله تعالى بقوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ) إبراهيم/٢٤. أما البُعد الآخر للكلمة، فيتجلى في نقضها للقيمة الحقيقية، كما وصفها قوله تعالى: (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثِّلَتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ) إبراهيم/٢٦.

وروي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: « إِنَّ الرَّجُلَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ، فَيَنْزِلَ بِهَا إِلَى النَّارِ، بَعْدَ مَا بَيَّنَّ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَعْدَهُ خَيْرًا، أَعَانَهُ عَلَى حِفْظِ لِسَانِهِ، وَشَغَلَهُ بَعِيُوبُ نَفْسِهِ عَنْ عَيُوبِ غَيْرِهِ » (٦٣) وروي عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غَرْفًا، تُرَى ظُهُورُهَا مِنْ بَطُونِهَا، وَبَطُونُهَا مِنْ ظُهُورِهَا، فَقَامَ أَعْرَابِي، فَقَالَ: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لِمَنْ طَابَ الْكَلَامُ... » (٦٤)

وربما يتجلى ذلك العنف اللغوي في الاتصال غير اللفظي، كملامح الوجه، وتشمل: العبوس، والقنوط، والمتكبر، والمتجبر، وغير ذلك، وهو ما نراه في ملامح المتحاورين عند المحادثة في موضوع مختلف فيه. ويتجلى في حركة العينين ك(الحدق، والغيرة، والحسد، والنظر إلى الصور منعمة القيمة) وغير ذلك.

واليوم، تمرُّ اللغة العربية في مرحلة انحطاط وتراجع من حيث التطور والاستعمال؛ لأنَّ اللغة - أية لغة - تنمو وتتطور على قدر تطور أهلها في

شتى المجالات، وربما السبب الرئيس في ذلك، ولاسيما في العراق، هو الإخلال اللغوي بفعل الجدل الفكري والسياسي والاجتماعي الذي ساد مختلف الجماعات القومية والمذهبية والطبقية، والذي برز في الظهور بفعل التغيير في منظومة الحكم والدولة، فقد عملت قوى الاستكبار العالمي تحت مخططات وإستراتيجيات متعددة، من قبيل: (الفوضى الخلاقة) و (وتخريب العقول) و(مشروع بايدن للتقسيم) وغيرها من المخططات التي استغلت الإخلال اللغوي في نصوص التراث الديني، والتي تُعدُّ بمنزلة (القبلة الموقوتة) للتفسير الأعمى لتلك النصوص، أو ما يسمى ب(التفسير بالمقلوب) في الترويج للعنف الجسدي بين أبناء الوطن الواحد، عبر تشكيل جماعات القوى الظلامية، التي تعمل تحت تأثير رجال الدين المزورين، وتحت تأثير الفتوى المبتدعة؛ بغية تقسيم البلد الواحد فيما بعد على أقاليم متعددة، ومن ثم تقسيمه على عدة دويلات متحاربة: من أجل إضعافه، والسيطرة على قراراته، وعلى ثرواته.

ومن هنا تقع المسؤولية على عاتق عدة جهات، أبرزها: وسائل الإعلام، فهي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على اللغة العربية؛ لأنَّ اللغة ليست أداة للتواصل حسب، بل هي وسيلة مهمة لحلِّ الاختلافات الإشكالية داخل بنية النصِّ، لا لإثارتها عبر التلاعب بالكلمات والمشاعر، ومن ثمَّ الإخلال العام في البنية الاجتماعية.

وكذلك تتحمل الهيئات القطاعية في وزارتي:



(التربية، والتعليم العالي) جزءاً مهماً من المسؤولية في ضوء التخطيط اللغوي؛ لتهيئة الأجواء الملائمة، وتوافر السبل والإمكانات، ومن ثمّ تضافر الجهود للبدء بحركة تجديد المناهج التربوية على وفق المعادلة بين قيمة البنية اللغوية وحرفيتها، ضمن مشروع (بناء السياسة اللغوية في العراق الجديد).

ونقصد بـ(السياسة اللغوية): تلك التدابير التي يتخذها بلدٌ من البلدان إزاء لغته، وتخضع السياسة اللغوية لبلدٍ ما للتخطيط، أو الخطط المرسومة من فعاليات متعددة من أبناء هذا البلد، ومن الناطقين بهذه اللغة المخطط لها. أما المقصود بالتخطيط اللغوي فهي القرارات والتدابير التي يتخذها البلد لرسم سياسة لغوية بعيدة المدى، تُفرض على المجتمع؛ لحماية اللغة القومية من التحديات المُحدقة بها، مثل: المنافسة اللغوية الأجنبية، وطغيان اللهجات المحلية، ومواجهة التعدد اللغوي الذي يهدد بتفريق الوطن إلى أجزاء، أو قوميات صغيرة، قد تنذر في المستقبل البعيد بكوارث اجتماعية وسياسية، كالمطالبة بالاستقلال الذاتي، والانفصال فيما بعد^(٦٥).

نتائج البحث

١- إنّ مجموع القيم التعبيرية التي تشكل مصدر تأثير اللغة في طرائق التفكير، تمثل في الوقت نفسه جزءاً كبيراً من ثقافة المجتمع؛ وهو ما يسميه فوكو (منظومة الحقيقة)، فكلّ مجتمع لديه منظومة للحقيقة، ما يشكل سياسته العامة إزاء الحقيقة، وتتضمن هذه المنظومة أنواع الكلام المقبول، الذي

يصلح أن يصبح حقيقة، كما تشتمل على الآليات التي تمكّن المرء من اختيار المقولات الصائبة، وتستبعد الخاطئة، والأدوات التي يعاقب بها كلٌّ من يخالف تلك المعايير؛ بمعنى أنّ مهمة هذه المنظومة إبراز ما يصلح أن يُعيد حقيقة إلى الوجود

٢- تُعدّ حماية اللغة من واجبات اللغوي المهمة بنحوٍ خاص، ومن واجبات الدولة بنحوٍ عام؛ لأنّ التفريط فيها، وفتح الباب على مصراعيه تجاه عوامل التغيير معناه القضاء على اللغة، وأنّ هذه الحماية لا تتم بتحجير اللغة وتجميدها، ومنع أيّ دم جديد من أن ينساب في عروقها، وإنّما تتم بضرب من المحافظة المعقولة التي تسمح بقدر من التطور؛ إذا كان حسناً، وقائماً على أسس ومسوّغات.

٣- إنّ المخرج من دائرة التجمد والجمود؛ لإنقاذ اللغة، يتطلب عملاً جماعياً كبيراً ذا شقين، أحدهما: يتعلق بالحاجة إلى غرلة كلّ الجهود اللغوية التراثية في مؤسسات غير متهرئة، وبروح العصر، وميزانيات كبيرة، وقوة دفع قومية. والآخر: اعتماد القياس في تنمية اللغة العربية. وقد وضع د.نعمة العزاوي أربعة معايير للأخذ بما هو جديد قياساً، وهي:

المعيار الأول/ قبول ما له وجهٌ من القياس، وله مقابل خفي من الفصيح.

المعيار الثاني/ قبول ما له وجهٌ من القياس، وليس في العربية ما يقابله أو يعبر عنه.

المعيار الثالث/ رفض ما له وجهٌ من القياس وليس للعربية حاجة إليه.

المعيار الرابع/ رفض ما ليس له وجهٌ من القياس؛
لأنَّه خطأ.

وأضاف الباحث معياراً خامساً للألفاظ التي ليس لها وجهٌ من القياس، ولا مقابل في العربية، ولكنها انتشرت في المجتمع العربي؛ لأهميتها، فيمكن معالجته ضمن مصطلح: (التعريب الصوتي).

٤- يُعدُّ العنف اللغوي سبباً رئيساً للعنف الجسدي، ومن ثمَّ الإخلال العام بالأمن الثقافي.

٥- إنَّ كثيراً من أسباب العنف الجسدي تعود إلى لغة النصوص الدينية القديمة، التي كُتِبَتْ بأقلام وعاظ السلاطين، فهي بمنزلة القنبلة الموقوتة التي وضعتها حقيقة قوى الاستكبار العالمي قديماً: (البيزنطية والساسانية) في ذلك الحين، لإثارتها في أيِّ وقت. ومن أجل التخلص من هذه المشكلة علينا العودة إلى نقاوة الخطاب الديني، المتمثل بكتاب الله العزيز وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلّم) وآله الأطهار، المتفق عليها، والابتعاد عن أيِّ نصٍّ يثير

حفيظة الآخر، ولا سيما في المناهج التعليمية.

٦- ينشأ الإخلال اللغوي في أفعال التلفظ لا في بنية اللغة، لكنه يؤثر نسبياً بنحوٍ أو بآخر في البنية القيمية للغة.

٧- تتحمل وسائل الإعلام الجزء الأكبر من المسؤولية للحفاظ على اللغة العربية؛ لأنَّ اللغة ليست أداة للتواصل حسب، بل هي وسيلة مهمة لحلِّ الاختلافات الإشكالية داخل بنية النصِّ، لا لإثارتها عبر التلاعب بالكلمات والمشاعر، ومن ثمَّ الإخلال العام في البنية الاجتماعية.

٨- تتحمل الهيئات القطاعية جزءاً من المسؤولية في ضوء تهيئة الأجواء الملائمة، وتوافر السبل والإمكانات، ومن ثمَّ تضافر الجهود للبدء بحركة تجديد المناهج التربوية على وفق المعادلة بين قيمة البنية اللغوية وحرفيتها، ضمن مشروع (بناء التخطيط اللغوي في سياسة العراق الجديد).



الهوامش

- ١- ينظر: اللغة والمجتمع، د. علي عبد الواحد وافي، ص/١١
- ٢- ينظر: علم اللغة الاجتماعي-المدخل، د. كمال محمد بشر، دار غريب للطباعة والنشر، (ب.ت)، ص/٢٠.
- ٣- J. B. Carroll: Language thought and reality. Selected Writings of Benjamin Lee Whorf. Cambridge, Mass. : MIT Press , 1956, pp. 212-214
- ٤- ينظر: علم اللغة الحديث، د. محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب- القاهرة، ط١، ٢٠١١م، ص/١٣.
- ٥- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريجة، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٦، ص/٢٠.
- ٦- M. Foucault : Power / Knowledge. Brighton (England) : Harvester, 1980, p. 131
- ٧- ينظر: دور اللغة العربية المعاصرة في الفكر العربي الحديث، أ.د. فالح شبيب العجمي، جامعة الملك سعود الرياض، ص/٥. -
- ٨- ينظر: دور الكلمة في اللغة، استيفن أولمان، ترجمة: د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب - القاهرة - ط١٠ - ١٩٨٦، ص/١٧٠.
- ٩- ينظر: دور اللغة العربية المعاصرة في الفكر العربي الحديث، ص/٦.
- ١٠- ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة، ص/ ٢٠ - ٢١.
- ١١- ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، ص/ ٢٦ - ٣٠.
- ١٢- ينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود، ص/ ٦٣ - ٦٤.
- ١٣- ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، ص/٨٤.
- ١٤- النقد اللغوي بين التحرر والجمود، ص/٩٦.
- ١٥- ينظر: المصدر نفسه، ص/٨٤.
- ١٦- ينظر: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلوي، ص/١٥.
- ١٧- ينظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص/٢٨ وما بعدها. -
- ١٨- شكلان للغة العربية وحلّها، د. مصطفى جواد، بحث منشور في مجلة المعلم الجديد، مجلد/٥، ١٩٤٠م، ص/١٠٥. -
- ١٩- المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، أنجلو المصرية، ١٩٥٨م، ص/٣١. -
- ٢٠- طرائق تنمية ألفاظ اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ص/١٢. -
- ٢١- النحو العربي واللسانيات أية علاقة (فكرٌ ونقد)، د. مصطفى غلفان، العدد ٢٠٠٥، ٧٢م، ص/٩. -
- ٢٢- ينظر: لغة الجرائد، إبراهيم اليازجي، ص/١١. -

- ٢٣- نفسه، ص/٣٧. المصدر -
- ٢٤- المصدر نفسه، ص/٣٤-٣٥ . -
- ٢٥- نهج البلاغة، خطبة/١٦ . -
- ٢٦- نهج البلاغة، النسخة المذيلة بشرح محمد عبده،(نقلًا عما قاله محمد علي النجار - اللغويات ،مجلة الأزهر، مجلد/١٦، ج١/٤١ . -
- ٢٧- الموقف من الجديد اللغوي وما له جذور في العربية، د. نعمة رحيم العزاوي، بحث منشور في مجلة الضاد، ٢٠١/٢ . -
- ٢٨- ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي(ت/٧٢٩-٨١٧هـ)، ص/١١٤٦- مادة (ج ب هـ) . -
- ٢٩- ينظر: التطبيق الصرفي، د.عبد الرأحيي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤م، ص/١٢٥ . -
- ٣٠- ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الأمواج، بيروت، ١٩٨٧م ، ص/٢٧٨ . -
- ٣١- ينظر: مختار الصحاح / أبو بكر الرازي - دار الرسالة - الكويت ، ص/٢٠٢ . -
- ٣٢- المعجم الوسيط، ص/٦٨٤ . -
- ٣٣- ينظر: القاموس المحيط، ص/١٠٥، مادة (شأب) . -
- ٣٤- ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، ص/٩ . -
- ٣٥- ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي، الجواليقي، ص/٦ . -
- ٣٦- القاهرة، ١٩٨٤ . مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، خلال المدة ما بين (١٩٣١م-١٩٨٤م) . -
- ٣٧- ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، ص/١٠ . -
- ٣٨- ينظر، معجم النفط، مجمع اللغة العربية، ١٩٩٣م، ص/٢١ . -
- ٣٩- ينظر: المصدر نفسه، ص، ٢٠٢ . -
- ٤٠- ينظر: المصدر نفسه، ص/٢١٣ . -
- ٤١- ينظر: المصدر نفسه، ص/٣٥ . -
- ٤٢- ينظر: المصدر نفسه، ص/٣١ . -
- ٤٣- ينظر: المصدر نفسه، ص/١٩٦ . -
- ٤٤- معجم النفط، ص/٣٦٤ . -

- ٤٥- ينظر: المصدر نفسه، ص/٣٦٣.
- ٤٦- ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، ص/١١.
- ٤٧- ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، ص/١٢.
- ٤٨- مجموعة القرارات العلمية، ص/٢٠٨.
- ٤٩- علم اللغة العام الأصوات، د. كمال محمد بشر، ص/٢٨.
- ٥٠- المصدر نفسه، ص/٢٩.
- ٥١- معجم النفط، ص/٢٤.
- ٥٢- المصدر نفسه، ص/٥.
- ٥٣- ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص/٦٢.
- ٥٤- ينظر: فصول في علم اللغة التطبيقي، ص/١٥-١٦.
- ٥٦- ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م، ص/٤٤.
- ٥٧- ينظر لغة العنف وعنف اللغة، مقارنة لسانية نفسية، مراد كوهوب، بحث منشور على شبكة الأنترنت، ص/١.
- ٥٨- ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص/١٣-١٤.
- ٥٩- ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص/٢٢.
- ٦٠- ينظر: لغة العنف وعنف اللغة، ص/٧.
- ٦١- ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص/١٤.
- ٦٢- ينظر: لغة العنف وعنف اللغة : مقارنة لسانية نفسية، ص/٤.
- ٦٣- ينظر: علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص/٢١.
- ٦٤- بساتين الواعظين ورياض السامعين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ص/٦٥-٦٦.
- ٦٥- صحيح الترمذي، ج١٤٧/٧.
- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، ١٩٩٨م.
- ضمن مبحث: (عربية النمو والمعجم الذهني)

المصادر والمراجع

- المصادر العربية
- القرآن الكريم.
 - أخطاؤنا في الصحف والدواوين، صلاح الدين الزعبلوي، اعتنى بالتدقيق فيه وأخرجه وصنع فهرسه: محمد مكي الحسيني ومروان البوّاب.
 - من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط ٥، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٧٥م.
 - الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٩٥م.
 - بساتين الواعظين ورياض السامعين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.
 - التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.
 - دور اللغة العربية المعاصرة في الفكر العربي الحديث، أ. فالح شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، الرياض.
 - شكلان للغة العربية وحلّها، د. مصطفى جواد، بحث منشور في مجلة المعلم الجديد، مجلد ٥، ١٩٤٠م.
 - صحيح الترمذي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار أحياء التراث، بيروت، ١٩٩٥م.
 - طرائق تنمية ألفاظ اللغة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة.
 - علم اللغة الحديث، د. محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب- القاهرة، ط ١، ٢٠١١م.
 - علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر ١٩٧٥م.
 - علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت).
 - فصول في علم اللغة التطبيقي، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٥م.
 - في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريحة، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٦٦.
 - القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت/٧٢٩-٨١٧هـ).
 - اللسان العربي وإشكالية التلقي، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧م.
 - لغة الجرائد، الشيخ إبراهيم اليازجي، كتاب يضم سلسلة المقالات التي عقدها الشيخ إبراهيم اليازجي في مجلته (الضياء) منتقداً فيها الأخطاء الشائعة في صحف زمانه، مطبعة التقدم، مصر، ط ١، ١٩١٦م.
 - لغة العنف وعنف اللغة (مقاربة لسانية نفسية)، أ.د. مراد موهوب، بحث منشور على شبكة الأنترنت.
 - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الأمواج، بيروت، ١٩٨٧م.

- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، خلال المدة ما بين (١٩٣١م- ١٩٨٤م).
- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق وضبط: حمزة فتح الله (ت ١٣٣٦هـ) دار البصائر، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٧م.
- مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي ، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
- معجم النفط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٩٣م.
- المُعَرَّب من الكلام الأعجميَّ على حروف المعجم، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ط٣، ١٩٩٥م.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- الموقف من الجديد اللغوي وما له جذور في العربية، د. نعمة رحيم العزاوي، بحث منشور في مجلة الضاد، ٢٠١/٢.
- النحو العربي واللسانيات أية علاقة (فكرٌ ونقد)، د. مصطفى غلفان، العدد/٧٢، ٢٠٠٥م.
- النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزاوي، الموسوعة الصغيرة/١٤١، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد - جمهورية العراق، ١٩٨٤م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤م.
- نهج البلاغة، شرح محمد عبده (١٣٢٣هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د.ت).
- المصادر الأجنبية
- ١- J. B. Carroll: Language thought and reality. Selected Writings of Benjamin Lee Whorf. Cambridge, Mass. : MIT Press ، ١٩٥٦.
- ٢- M. Foucault : Power / Knowledge. Brighton (England) : Harvester ، ١٩٨٠.

